# عرض لكتاب " التنمية السياسية والتحديث : العالم الثالث "

للمؤلف الدكتور "حميد حمد السعدون "
دولة النشر: العراق
دار النشر : الذاكرة للنشر والتوزيع- بغداد
السنة :٢٠١١

المدرس الدكتورة

## نادية فاضل عباس فضلي(*)

يعد هذا الكتاب من الكتب المهمة التي تتناول بالبحث والتحليل التنمية السياسة والتحديث في العالم الثالث الذي يعاني من مشكلات معقدة في مختلف المجالات ، فضلاً عن البطالة والفساد وارتفاع عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في هذه المساحة الشاسعة من العالم والتي تسمى بالعالم الثالث ، وهذه البقعة بالتأكيد تحظى بأهتمام المراكز البحثية في ارجاء العالم ، وخاصة وانها تدخل ضمن التخطيطات الاستراتيجية للقوى الكبرى وعانت ماعانت من ويلات الاستعمار القديم و الحديث ولكن بمسميات اخرى وبرداء جديد .

والباحث يقدم لنا في مقدمته توصيفاً عن النهب وا لاستلاب الذي تعرض له العالم الثالث من قبل الاستعماروال ذي انعكس سلباً على الجوانب النف سيتي والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية ، ويرى الباحث ان التنمية السياسية في إطاراتها المتعددة شكلت احد المعوقات الرئيسة في نمو بلدان العالم الثالث وتطورها ، فالتنم ية السياسية خاصة في جانبها السياسي عدت العدو اللدود عند كل سلطات العالم الثالث الاستثنارية وسكت الغرب عن تلك

(*) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

النظم لحقبة من الزمن لغايات في نفسها وذلك من اجل تنفيذ مخططاتها ومصالحها ، وكان بالفعل الغرب احد اشد الادوات فاعلية في وقف نمو وتحديث مؤسسات السلطة في عموم هذه البلدان ، وكان الدعم الغربي لبعض النظم الدكتاتورية واضحاً بحيث لايوجه تلك النظم عن ضرورة التحديث ، في حين نظماً اخرى كان لديها خطوط وملامح للتحديث تم تجاهلها وانتقاص منها لا لشئ سوى انها لاتتطابق مع الرؤى التي يحملها السيد الجديد وعليها ا فرد الباحث لهذه الدراسة المعمقة خمسة فصول ستيم تناولها تباعاً:

الفصل الاول تناول فيه الباحث العالم الثالث والتخلف من خلال مبحثين : الاول بين الاستعمار وحقائق الاستقلال والثاني : مفهوم التخلف المؤشرات ...الاسباب ، بالنسبة للمنظور الاول فيجد الباحث ان نهاية ا لحرب العالمية الثانية اشرت ومهدت للعالم بأنه بدأ يعيش تحت ظلال حرب اخرى سميت ( الحرب الباردة ) ، والتي قسمت العالم الى معسكرين غربي قادته الولايات المتحدة الامريكية وشرقي تحت قيادة الاتحاد السوفيتي ، وقد انتمت بعض الدول الى هذا المعسكر اوذاك ، في حين ظل الجزء الاكبريعيش واقع البؤس تحت اشراف هيمنة استعمارية مستهجنة ، والتي كانت اخر حلقات الاستعمار المباشر ، والتي عادت بالظهور بعد انحسارها في مرحلة استهلالية جديدة تمثلت بالاستعمار الامريكي لافغانستان والعراق وهي مظهر من مظاهر الالفية الثالثة الجديرة بالاهتمام .

يرى الباحث انه بأنهيار الاتحاد السوفيتي والذي يمثل العالم الثاني قد تزايد الخلاف هو انتفاء الحاجة لتسمية العالم الثالث ، الا اذا اعتمد المفهوم لدلالته الوصفية على مجتمعات عالم الجنوب ، وتسمية العالم الثالث دخلت المسرح السياسي لتعبروتميز نوعية متميزة من الشعوب والدول التي تمتد في ثلاث قارات آسيا وافريقيا واوروبا وامريكا اللاتينية ، ولكن البعض يستبعد قارة امريكا اللاتينية بمجملها عن معسكر العالم الثالث لان وجود بعض النماذج المتماثلة مع هذا التقسيم لايمكن ان يسحب معه قاره بأكملها بدليل التجربة الكوبية ، كما يرى البعض ان انظمة القارة اللاتينية هي الاقرب الى الانظمة الاوليغارشية او الفاشية والقريبة من الانموذج الغربي اكثر من قربها من نماذج العالم الثالث مثل تجربة البيرون في الارجنتين ، وتجربة الساندينيستا في

نيكاراغوا، وهذا التمييز في الاسم والموقع والاتجا ه والطموح افرز خطاً واضحاً بين هذه الشعوب المتطلعة الى التحرر والاستقلال وبين اشكال ونماذج المعسكرين الكبيرين في حينها.

وفي تلك المرحلة ايضاً شهدت اشكال مختلفة من الصراع واتجاه المعسكرين الى سياسة الاحلاف الموجه بالضد من ارادة الطرف الاخر والتي كان لها وقع أ سلبياً على البلدان حديثة الاستقلال من حيث رضوخها للضغوط السياسية والاقتصادية والمعنوية لغرض انحيازها الى هذا الجانب من دون الآخر ، وترافقاً مع تلك الحقبة شهدت بلدان العا لم الثالث نهوض قيادات ثورية وطنية هدفت الى النأي بنفسها بالانحياز الى هذا الطرف دون ذاك وتمسكت تلك القيادات بخياراتها الوطنية والانسانية التي لاتسبب ضرراً للآخر ومن هذه القيادات ( نهرو ، ناصر ، تيتو ، سوكارنو ، ونكروما ) ، وتأسست بذلك كتلة عدم الانحياز وهي عبارة عن منهج سياسي وليس منهجاً فكرياً يستوجب تقسيم العا لم وتوصيفه على وفق الرؤى ا لفكرية التي يحملها اعضاء هذا التكتل اوذاك.

ويرى الباحث ان تلك الدول غير المنحازة حتى لو لم تحمل راية العداء للغرب الاانها قد واجهت سياسات التطويق والحصار على اتجاهين :

الاتجاه الاول : الطريق السياسي مفادها ان الدول التي رفضت سياسة الانضواء تحت اي حلف خضعت الى حصار سياسي واعلامي وعلمي وثقافي مع تضييق حركتها قدر الامكان في المحافل الدولية ، والعمل على اثارة النزاعات الداخلية لزعزعة نظام الحكم واستقراره ، ومن امثلة هذه النظم يورد الباحث نظام عبد الناصر في مصر وسوكارنو في اندونيسيا ونهرو في الهند، ومثل هذه السياسات التطويقية ادت الى اهمال التنمية وتحديث انظمتها القائمة بمايمكنها من مسايرة التطور السياسي العالمي واهتمت تلك الدول بترصين السلطة الوطنية وحمايتها .

الاتجاه الثاني : مفاده اتجاه هذه السياسة في جملة من الاجراءات التي تطوق بلدان العا لم الثالث وتمنعها من الحركة الحرة بصورة فعالة ومنها ، منع التبادل التجاري الذي يمتنع عن مسايرة سياسات المعسكر الغربي وخير مثال على ذلك الانموذج الكوبي ، والمثل الابرز بالنسبة لنا هو بلدنا العراق اذ فرضت عليه سلسلة من اجراءات الحصار الشامل او الجزئي المغطاة بالشرعية الدولية كما حصل منذ العام ١٩٩٠ الى ان احتلته القوات الامريكية في نيسان ٢٠٠٣ ، فضلاً

عن غلق كل المنافذ التي تتيح الانفتاح على العالم وتضييق الفرص المتاحة لابناء بلدان العالم الثالث من الاطلالة على احدث وسائل العلم والتقنية مما يخلق امية علمية ، والمثل الابرز هو منع جميع الطلبة االعراقيين بعد العام ١٩٩٠ من دراسة العلوم المتقدمة في فروع الفيزياء والكمياء والاحياء والذرة في معاهد وجامعات العالم المختلفة تحت حجج منع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، وحجب المعلومات التقنية المتقدمة للعديد من الدارسين في الجامعات الاوروبية والامريكية توخياً لتعويق اطلالة بلدانهم على منافذ التنمية وهو ماجرى تعميمه لاحقاً على الطلبة الايرانيين والكوريين الشماليين .

وهناك العديد من الاساليب اتي مورست ضد بلدان العالم الثالث فيما يخص الضغوط الاقصادية التي تحجم النشاط السياسي لها يساعدها في هذه الام ور ان اغلب المؤسسات الاقتصادية والتنموية الدولية تخضع وتأتمر بالسياسة الغربية عموماً والامريكية تحديداً ، في تقديم المعونات او المشورة او الدعم ، ولعل تجارب الدول مع صندوق النقد الدولي او البنك الدولي للاعمار او حتى منظمة الجات فيها الكثير من الضغوط والتج اوز والشروط التعسفية المعوقة هذا غير مايرافقها من انتهاكات متعمدة لسيادة الدول وسلطاتها .

ويجد الباحث ان الموجه الاستعمارية بشكلها القديم والحديث قامت بدور لايستهان به في نهب وسرقة ثروات بلدان العالم الثالث مما سبب هوة كبيرة في سلم التطلعات واشكال التراكمات المفضية الى التقدم والبناء التنموي ، فبعد نيل الدول استقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية ، لم تنل هذه الدول من استقلالها سوى العلم الوطني الجديد والنشيد الوطني المعبأ بكل موروثات التاريخ ورئيس جديد من ابناء البلد هو في الغالب من شريحة الضباط الذي ن تعوزهم الخبرة والدراية في عملية التنمية مما يعني عدم تصفية جدية لموروثات الاستعمار ، ويقدم الباحث مثال العلاقات العربية والاسلامية مع الغرب الاورو– امريكي حيث يزداد الشعور بأتساع الهوة الحضارية بين ا لغرب والعالمين العربي والاسلامي ، مع سيادة التأخر والتخلف وفشل عملية التحديث في المجتمعات المذكورة ، على الرغم من اندماجها بالكامل مع النظام الرأسمالي العالمي وتغليب حالة العجز عن اللحاق بالغرب ، هو مااسسس الارضية الصالحة لانتعاش حركات

العنف الديني المتطرف وتحذيرها في بنية المجتمعات المذكوره الامر الذي ضاعف من ص عوبة التحديث والعصرنة فيها .

والعالم الثالث بعد عمق التحولات التي شهدها المسرح السياسي الدولي في العقد الاخيرمن القرن الماضي ومافرزته من هيكلية جديدة في منظومة القوة اصبح ساحة مفتوحة لكل اصحاب القوة خصوصاً رغبة الاستحواذ للقوى الاستعمارية لاحدود لها ، ومصداق ذلك تصريح مساعدة وزيرة الخارجية للشؤون الافريقية اثناء زيارة الرئيس الامريكي الاسبق "بيل كلينتون" القارة الافريقية في آذار ١٩٩٨ حيث اكدت " ان هناك اجماعاً على ان افريقيا تنتقل الان من قارة مقسمة بين القوى العظمى الى قارة مقسمة بين البيزنيس الضخم"، وهذا يعني ان هذا البيزنيس في البلدان المتخلفة لن يكون محكوماً بقاعدة سياسية او اخلاقية بقدر مايكون محكوماً بلغة واحدة هي لغة المال والنفوذ والارباح المتحققة، وسيكون البيزنيس احد اشكال التسويق الاعلامي لظاهرة العولمة خصوصاً في بلدان العالم الثالث.

كما يجد الباحث ان الغرب الاورو– امريكي يريد ان يقدم بلدان العالم الثالث امام شعوبه ، وازاء خوفه من تأثيرات الرأي العام الداخلي كنموذج للتخلف والمرض والفساد غير القابل للاصلاح غايته في ذلك اجهاض كل الدعوات النبيلة التي تستهدف تعميق التواصل والحوار والعطاء المتبادل بين الشعوب والحضارات بمايمكنها من تسويق صحة دعاوى نظريته القائلة بصدام الحضارات بما يمنح تلك القوى من تفويض لممارسة العدوانية ضد الشعوب بعيداً عن مسألة الرأي العام الداخلي ، وهذا مانراه في التعتيم على قضية سجن ابو غريب في العراق ، او ممارسة لعنف المنفلت في العراق وفلسطين وافغانستان ، ولعل ماحصل بالفلوجة في العراق مثال صارخ على استخدام الافراط الناري تجاه الناس المدنيين غير الحاملين للسلاح .

اما المبحث الثاني : فتناول فيه الباحث مفهوم التخلف المؤشرات والاسباب ، حيث يرى ان التخلف يعد من اهم سمات العالم الثالث، والجهد الغربي لردم هوة التخلف مازال بطيئاً وغير نزيهاً او ملخصاً ، بالمقابل يجد ان الباحثين والمهتمين في دراسة التخلف قاموا بدراسة هذه الظاهرة الخطيرة ليس على شعوب هذه الب لدان لوحدها بل على العالم بأسره ، وعليه وضع المهتمين تصنيفات واضحة لتلك الدول وحالات التخلف وهي:

١. الدول المتخلفة : وهي التي تعاني اختلالاً واضحاً في الهياكل الاساسية للدولة من اقتصادية واجتماعية وثقافية وعلمية.
٢. الدول في مرحلة النمو : وهي الدول التي تحاول دائماً ان تخلق نوعاً من التوازن المعقول بين الامكانات الوطنية والحاجات الاساسية للانسان .
٣. الدول النامية : وهي الدول التي لم تستطع بعد الوصول الى درجة كبيرة من التطور الاقتصادي والتقني والاجتماعي والثقافي والعلمي ولكنها تمكنت من تخطي العقبات الاساسية للتنمية.

والباحث يبين ان التخلف يعني كل مظاهر المنع والتعويق والتباطؤ والاتكالية المرتبطة بالتراكم الكمي والنوعي الذي يحققه الانسان في كل علوم المعرفة الانسانية على ارض مجتمعه ، كما انها في اغلب بلدان العالم الثالث تكون ظاهرة لاانسانية من خلال تغييب دور المرأة في المجتمع وتعطيل قدراتها ، الامر الذي يضعك امام حقيقة تتمثل بتعطيل قدرة نصف المجتمع وطاقته على وفق موانع وعوائق متعددة بعضها غير مسوغ اطلاقاً.

وللتخلف مؤشرات ومظاهر يمكن اجمالها بالاتي :

١. المقاييس المرتبطة بالديموغرافيا ، من معدلات ولادات عاليه مثل مصر والهند واندونيسيا ومعظم الدول الافريقية مع ترافق نسب وفيات عالية من الاطفال مع عد حالة الانفجار السكاني التي اشار اليها مالثوس في نظريته عن السكان احد اهم مقاييس البلد المتخلف وهي القاعدة الفكرية التي يجد فيها مسوغي الحروب احد الحجج التي يستندون اليها بضرورة الحفاظ على الجنس البشري من الفناء .
٢. العوامل الاقتصادية التكنيكية : واهم مؤشراتها دخل فردي منخفض ، م ع ارتفاع اسهام القطاع الزراعي في الدخل القومي ، مع اعتماده على تقنيات تقليدية وادوات زراعية عتيقة لاتتوائم مع الابتكارات الهائلة التي شهدها هذا القطاع ، والصناعات متخلفة ايضاً ، مع افتقارها للبنى التحتية التي تحتاج اليها للتطوير في هذا القطاع ، مع انخفاض لمستوى التراكم ووتائر الدخل القومي .

٣. المقاييس المتعلقة بالمشكلة الغذائية : ويكمن هذا المؤشر بسوء التغذية لعموم الناس وبحد ادنى من مستوى الكفاف ، مع وجود نقص هائل في السعرات الحرارية للتغذية ان توفرت بشكل مناسب وهو ماحصل في كثير من البلدان الآفرو-آسيوية غير النفطية.

٤. العوامل الاجتماعية والثقافية : وهي انعكاس ومرادف للمؤشرات السابقة ، حيث تتضح الاعداد الهائلة من الاميين والهاربين من المدارس وانخفاض مستوى وقاعدة التعليم عموماً ، مثلما حدث في العراق بعد العدوان الامريكي في العام ٢٠٠٣ ، يرافق ذلك غياب دور المرأة في البناء الاجتماعي والثقافي بشكل واضح ، يضاف الى ذلك الموروثات الاجتماعية والدينية غير الصحيحة التي يتمسك بها بعضهم لخلق المبررات والاعذار والحجج للكسل والبطالة كما ان الخرافة والتقاليد الموروثة دورها في إعاقة التنمية .

وتناول الباحث في الفصل الثاني الت نمية السياسية ، عبر مبحثين الاول المفهوم والمكونات ، اما المبحث الثاني فتناول مشكلات التنمية السياسية ، بالنسبة للمبحث الاول يرى الباحث ان التنمية هي عملية احلالية جزئية او كلية ، لانماط فكرية ومادية تمس بشكل جوهري البنى التحتية وحتى الفوقية ، بما يجعلها تتخذ مسارين متوازيين من الص عود ، احدهما افقي والآخر عمودي، وكلاهما يتعلق بتغيير الانماط التقليدية في الفكر والتطبيق ، الى انماط اكثر حداثة وبشكل مستمر، وعليه فالتنمية السياسية تسعى الى تحقيق المثل الاعلى من خلال ثلاثة عناصر اساسية:

أ. ان التنمية تفترض نظاماً قيمياً له طابع العمومية والتجريد ، يسري على افراد المجتمع كافة بغض النظر عن الطبقة او الدين او الاصل ، وان عملية الاختيار للمناصب العامة تعكس معيار الانجاز والعمل ويقوم ذلك على عنصرين التفوق والكفاءة وليس حسابات النسب والقرابة والعلاقات الاجتماعية اوحتى الايديولوجية.

ب. ان التنمية السياسية تتضمن المزيد من الاسهام الشعبي في العملية السياسية

ج. ان التنمية السياسية هي زيادة القدرات والمزيد من التخصص البياني والتمايز الوظيفي من ناحية والاتجاه نحو المساواة من ناخية اخرى.

ويجد الباحث ان التنمية هي عملية داخلية ذاتية وكل ماعدا هذا فهي عوامل مساعدة ، وهي عملية ديناميكية مستمرة وليست حالة ثابتة اوجامدة ، والتنمية لاتسلك طريقاً واحداً وانما تتعدد طرقها واتجاهاتها بأختلاف الكيانات وتنوع الامكانات الكامنة داخل كل كيان.

ويرى الباحث ان مكونات التنمية السياسية هي :

١. التطور الاجتماعي والتعبئة الحاصلة .
٢. بناء المؤسسات .
٣. ادارة النظام السياسي .

وتناول الباحث في المبحث الثاني مشكلات التنمية السياسية وادرجها بما يلي :

١.مشكلة الهوية : وهي الخاصة بملاحظة الانتقال المنظم والهادئ للانسان ، من اشكال تقليدية الى اشكال اكثر حداثة ، بمايعنيها من تعامل اوسع ونشاط اكثر ، ومن تغيير في الولاءات والقيم وانماط السلوك .

٢. مشكلة التوزيع : وتعني دور الحكومة في بلدان العالم الثالث في توزيع الثروة المتحققة لها من الدخل القومي بين مواطنيها بشكل عادل ومتساو، وبما يضمن عدم وجدود تفاوت حدي بين الدخول لغرض ضمان عدم تمركز الثروة عند فئة او طبقة معينة .

٣.مشكلة الشرعية : وتعني خلق سلطة تمتلك سنداً شرعياً يمكنها من قبول مواطنيها لاجراءاتها ، وهذه المشكلة مرتبطة بمشكلة تحديد الذات وهو التعبير السياسي والقانوني لشكل السلطة التي يقبلها المجتمع الجديد وولاء المواطن لهذه السلطة على انها الممثل الرئيس للسلطة السياسية.

٤. مشكلة ادارة الدولة : وهي المشكلة الخاصة بالقدرة التنظيمية التي يمتلكها النظام السياسي وامكاناته في التغلغل في الاطار الاجتماعي والاقتصادي وتنفيذ السياسات والقرارات

الحكومية على كامل اقليم الدولة من دون ا ستثناء ويستوجب توافر جهازاً ادارياً كفوءاً وقادر على التغلغل في نسيج المجتمع خصوصاً في المناطق النائية .

٥. مشكلة المشاركة : ويعني بها المشاكل المترتبة عل ازدياد عدد الراغبين في المشاركة السياسية ، ونوعية هذه المشاركة ، نتيجة لعملية التعبئة الاجتماعية .

٦. مشكلة الاندماج: وهي اعمق صور الوحدة الاجتماعية كما يراه الباحث من خلال الغاء التنافس في مظاهر التعبير عن الوجود الاجتماعي وخلق نوع من التوافق بين القطاعات ذات المصلحة ،وقدرة الجهاز الحكومي على التجاوب مع هذه المطالب وتنفيذها .

ويأخذ الاندماج المظاهر التالية :

أ. الاندماج الحضاري : ويعني به الباحث تحقيق الوحدة الوطنية بين السكان ، برغم اختلاف العناصر الحضارية والاصول العرقية والتغلب على كل النزعات الاقليمية واللامركزية من خلال بناء سلطة مركزية موحدة .

ب. ب.الاندماج القيمي : ويعني به ايجاد ارضية الحد الادنى من الا جماع على القيم السياسية والاجتماعية والتي يهدف المجتمع الى تحقيقها ، والتي يعد الاتفاق شرطاً اساسياً للاحتفاظ بالنظام الاجتماعي .

ج. الاندماج السلطوي : ويقصد به الجهد المطلوب تحقيقه لردم الفجوة الحاصلة بين الحاكمين والمحكومين نظراً لوجود اختلاف في الاهداف و القيم مما يولد انفصالاً قد يتسع، لانه لايمكن ايجاد مجتمع يعتمد على استخدام السلطة وادوات القهر والكبت من دون ان يكون هناك قبولاً ولو جزئياً من جانب المحكومين لهذه السلطة .

وتناول الفصل الثالث معوقات التنمية السياسية وعزاه الى الاسباب التالية :

١. عدم الاستقرار السياسي : وهذه العقبة متعددة الابعاد وخصوصاً في دول العالم الثالث التي تفتقد الى البنى المؤسساتية السياسية المتمكنة على قيادة الدولة بالشكل التراتبي المنظم وبما يبعد الدولة عن اي شكل انقسامي قد يصل احياناً الى تهديد وجودها ، والاضطرابات الداخلية بعضها ذا طابع سياسي اواقتصادي او اجتماعي وربما ديني

وقومي وتعد من ابرز عوائق التنمية لانها تشغل المركز عن ممارسة سيادته عل كامل الاقليم وهذه الاضطرابات حالة للنزيف الدائم للموارد الوطنية .

٢. الانقلابات العسكرية : وهي من الاشكال التي ميزت بلدان العالم الثالث ازاء ضعف الاداء المؤسساتي موضوع الانقلابات العسكرية المتكررة في هذه البلدان ، بعد حصول هذه البلدان على استقلالها .

٣. العدوان الخارجي : ويؤدي هذا الحدث الى دوره في عدم الاستقرار السياسي من خلال الاشكالات العدوانية التي يجري تحشيدها ضد بلد معين ، وعموم هذه الاشكال تؤدي فيها الالة العسكرية الدور الاهم حيث يكون احياناً العدوان عل شكل اعتداء منفرد من خلال شن حرب من قبل بلد على اخر بحجج واعذار كثيرة .

وتناول الفصل الرابع الاصلاح والتحديث من جوانب متعددة :

١. الجانب السياسي قصد به الباحث كل اشكال التحديث والاصلاح المطلوب ادخا له لمنظومة العمل السياسي لمن في السلطة ، او لمن كان على الجانب الاخر من السلطة وتناول الباحث الاخفاق ومسببات الاستئثار وكذلك ضرورات التحديث والاصلاح السياسي المطلوب في هذه البلدان، والاستئثار يتجسد:

أ . السلطة السياسية الحاكمة : كل تجارب دول العالم الثالث التي جاءت بعد الاستقلال بأستثناء الهند احذت منحى واحد تمثل بسلطة الحزب الواحد الامر الذي القى بظلاله على اداء وفعالية هذه السلطة مع تقادم السنين ، فبين قيادته تاريخية قاومت المستعمر تقدر حقوق البلد وتصونه استأثرت طبقة او جماعة اوقومية اوفئة بحقوق السلطة السياسية في هذه البلدان وبطريقة استبدادية بعد ان جمعت حولها مايمكن من الاعوان بما يدعم استمرارها في الحكم .

وازاء طول مدة استمرار حكم هذه السلطة ومارافقها من فساد اداري ومالي عند الطبقات الحاكمة ومايحيط بها من الابناء والاقارب والمريدين تعفنت وترهلت هذه السل طة وسلكت طرق اللاقانون من اجل البقاء والاستمرار .

هذا الاستئثار والاستبداد السلطوي استوجب تغييب اي شكل من اشكال الديمقراطية، بل بات الحديث عن الديمقراطية في العالم الثالث وكأنه فعل اكبر المعاصي ، وهذه الانظمة طرحت بديلاً للديمقراطية اتخذ اشكالاً عدة منها ص يغ جبهوية مع بعض الاحزاب المؤتمرة بتوجيهات السلطة او اعطاء حصص في شكل السلطة للنقابات والاتحادات المهنية وهي لاتخرج عن رداء السلطة الحاكمة.

وحتى اشكال التحديث التي حصلت في بعض بلدان العالم الثالث على قلتها اتجهت وفقاً لتصور سلطوي مستبد من خلال عسكرة المجتم ع بعامة وترسيخ احادية سياسية ايديولوجية تؤمن للسلطة شرعيتها وبقاءها مما يمنحها احادية القرار، دون ان تدرك انها ساهمت في تهديم المجتمع ودفعت الناس للبحث عن تأطير سلطوي يحميها من اعتداء التحديث .

ب. احزاب المعارضة: ويعني به الباحث ممارسة الاستئثار السلطوي التي انتهجتها اغلب نظمة العالم الثالث مع مارافقه من عنف منفلت للاخر، اتجاه اي رأي مخالف للسلطة، وهيمنة ثقافة الصوت الواحد مما افقد جميع حركات المعارضة القدرة التنظيمية المطلوبة والتوسع الجماهيري الامر الذي دفع معارضي العالم الثالث الى الهجرة من اوطانهم واتخذوامن المنافي اماكن لانشطتهم ، وهذه الامور اوقعت المعارضة تحت رحمة الامتدادات الدولية التي تخطط وتنفذ برامجها وفقاً لاولوياتها.

وعليه يرى الباحث ان التحديث والاصلاح السياسي يتوقف على توافر الارادة السياسية التي يتوجب ايجادها ولاتعني بالضرورة تغييراً في القيادة السياسية القائمة وانما هناك يكون من الافضل ايجادها عن طريق تطوير فكر تلك القيادة القائمة لتكون ارادتها ا كثر تعبيراً عن الارادة الجماعية، فليس المهم تغيير الحكام وانما تغيير الفكر السياسي للحكام ليكونوا اكثر تعبيراً عن تطلعات المجتمع.

٢. الجانب التعليمي : ويقصد به كل الاشكال التحديثية المطلوب وجودها في هذا القطاع لما لها من اهمية في تطوير التنمية السياسية بأشكالها كافة وبالطريقة التي تؤمن للمجتمع مستوى علمياً راقياً يواكب مستحدثات العصر وتناول انظمة التعليم ، فاغلب دول العالم الثالث تعاني من وجود نمطين للتعل يم تعليم عصري يعنى بتقديم المعارف الجديدة في مجالاتها المختلفة ، وثانيهما تقليدي عتيق يسميه بعضهم بالتعليم الاصيل ، لذا يجد الباحث في اصلاح انظمة التعليم من الامور الاساسية في هذه البلدان وامر اساس في تغيير الذهنيات والسلوك ويسهم في انجاز مايساعد على ادراك حقيقي للمتغيرات على وفق اتجاهاتها الايجابية .

٣. الجانب الاجتماعي : ويشمل انشطة متعددة وتم تناولها في جانبين :

أ. النشاط الثقافي : ويقصد به كل النشاط الثقافي والمعرفي والصحي والاجتماعي والانساني، الذي تتفاعل به مجتمعات العالم الثالث مع نفسها ومع العالم لاسيما ان الموجه الاستعمارية التي تعرضت لها هذه البلدان قد فعلت فعلها في تباطؤ وتخلف كل فعاليات هذا النشاط،وعليه التحديث الذي تتطلع اليه هذه البلدان في جميع مجالات الحياة يكون رصيناً ومقبولاً متى ماتزاوج الموروث الحضاري والانساني الذي تعيشه شعوب هذه البلدان خاصة اذا كانت معادلات الفعل السياسي تصون التنوع القومي والثقافي والديني ، الامر الذي يجعل من اشكال التحديث المرغوب في تحقيقه اقرب الى ان يكون مهمة وطنية يشارك فيها الجميع ويدافعون عنها اذا استوجبت الحاجة ، مما ينعكس ايجاباً على الهوية الوطنية والشرعية السياسية لمن يحققها.

ب. المرأة : ويقصد به حال وواقع النصف الآخر لسكان العالم الثالث ، والذي احياناً يكون اكثر من نصف السكان من جراء الحروب والقتل الذي تمارسة السلطات السياسية ضد معارضيها من الرجال ،وواقع المرأة في العالم الثالث واقع غير مشرف ، فالتهميش والابعاد والا همال هو

الصفة السائدة عن المرأة ، وعلى الرغم من ان جميع الدول التي حصلت على الاستقلال قد ضمنت دساتيرها الكثير من المواد التي تكفل حقوقاً متساوية للمواطنين ومن دون ان تضع قيوداً او حواجز امام مشاركة المرأة في كل الفعاليات التي تجدها ملائمة لنشاطها ، الا انا نجد ان حصة المرأة في كل الفعاليات يكاد يكون هامشياً .

وعليه فأن قضية مشاركة المرأة سياسياً تكتسب اهمية حاصة كونها تعد مؤشراً من مؤشرات التطور والنمو السياسي لأي مجتمع، لان المرأة برغم كل دعوات التحديث والمشاركة ماتزال اسيرة تحديات حصرية لدورها بين الاتجاهات الدينية المحافظة ، وبين محاولة الصفوة الحاكمة ان تجعل من الاصلاحات الاجتماعية بدائل لاستحقاقات دورها في المجتمع ، والمشاركة السياسية للمرأة تدل على مظهراً من مظاهر شرعية النظام السياسي وقبوله يمكن من خلالها محاصرة ثقافة التمييز ضد المرأة والمنتشرة في العديد من بلدان العالم الثالث.

٤ . الجانب الاقتصادي : بعد حصول دول العالم الثالث على استقلالها كان للجانب الاقتصادي نصيب في العمل في احداث نقلة نوعية على صعيدي الكم والكيف في الجانب الاقتصادي بما يشعر مواطني تلك الدول بجدوى الاستقلال وفوائدة .

وقدمت القوى الكبرى معونات وقروض ومساعدات لهذه الدول انعكست سلباً وايجاباً على النشاط السياسي ولم تكن هذه المساعدات لوجه الله بقدر ماكانت تحمل ملامح سياسية غير مخفية او متوارية وهذه الدول استعارت تطبيقات خارجية واسقطتها على تجربتها الذاتية دون وعي او مراعاة لوضع البلد وماموجود به من انشطة التفاعل الخاصة بالنشاط الاقتصادي ، بحيث بدا ماحصل اشبه بالتدجين الحاصل في غير زمانه ومكانه.

فضلاً عن قلة الموارد الطبيعية التي تساعد هذه الدول على احداث التنمية الامر الذي جعلها رهينة للمساعدات والاعانات الخارجية مما ثلم وهج الاستقلال و مكن شركات المستعمر من العودة الى مجالات نشاطها وهذا دفع بهذه الدول الى الركون للتبعية الاقتصاديةومازالت عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان والتحديث الحاصل فيها متعثراً.

٤. الشكل الديمقراطي : يبين الباحث ان طريق النمو الاجتماعي للبلدان المتخلفة كما يرا هـ البعض يقع عن طريق قبولها بالآراء المنتشرة في الوقت الحاضر والخاصة بالتحديث السياسي من خلال توسيع المشاركة الشعبية في صنع وتنفيذ القرار السياسي ، سواء للاحزاب الحاكمة ام للاحزاب المعارضة واحترام الرأي العام والنقابات والجمعيات والمنتديات الاخرى ، بما يمكن الجميع من حقيقة المشاركة وانجاز التحديث المطلوب .ان مسألة الديمقراطية الغائبة عن بلدان العالم الثالث مع الاسراف السلطوي في انتهاك حقوق الانسان فيها ، استعمل كسلاح من قبل الدول العظمى ضد الاخرين ممن لم يتوافقوا والسياسات الكونية لبعض القوى النافذه اليوم

ويجد الباحث ان القواعد الاساسية للاصلاح والتحديث يمكن تحديدها بالاتي:

١. ضرورة تأسيس قاعدة اجماع بشأن مايجب اصلاحه وتعديله ، ومايجب المحافظة عليه وتعزيزه.
٢. اي عمل اصلاحي او تحديثي ليس نظرية مسطرة على الورق ، بقدر ماهو جهد جماعي يحتاج الى حوامل انسانية تكون قاد رة على جعله امراً يومياً وللجميع وهذا العمل يكون مسنوداً بدعم الاغلبية وقادراً على استيعاب كل القوى الاجتماعية .
٣. ضرورة فهم ومتابعة المتغيرات الداخاية والخارجية المحيطة والفاعلة في اية دعوة اصلاحية من خلال رصد موازين قوى الداخل وقدرتها على التعامل مع الاصلا ح وانجاحه والدفاع عنه ان استوجبت الحاجة ، وكذلك متابعة حركة السياسة الدولية وقواها الفاعلة ورصد مخططاتها ذات التأثير المباشر في حياة وشعوب بلدان العالم الثالث.

اما الفصل الخامس والاخير تناول فيه الباحث رؤيا للمستقبل : عن رياح التغيير في الوطن العربي ومواقع التأثير الامريكي، حيث يرى الباحث ان انظمة الاستبداد التي هيمنت على عموم الحياة في الوطن العربي من خلال النزعات السلطوية التي اعتمدتها تبعاً للاشكال المتعددة للانقلابات التي اتاحت لها الهيمنة والتحكم ، ومن ثم مكنتها من استخدام العنف بذرائع الامن الوطني والقومي على الناس التي ناهضتها ، فضلاً عن ضمور الحراك السياسي والاجتماعي للمجتمع وقصورها عن التعبير عن وقائع الحياة التي هندست اوضاعها هذه الانظمة، واضحى التحديث او الاصلاح و التغيير يصطدم بالقدرة المادية العنيفة التي تمتلكها هذه الانظمة ضد كل من يلح او يتفاعل مع هذه الدعوات .

كما ان مشروع المؤامرة الذي استشرى في عموم عقل الجهاز القيادي للانظمة العربية ، صار لازمة اكثر ضرورية لاستمرار تلك الانظمة في التحكم والتسلط ، ويرى الباحث ان عموم بلدان العالم الثالث بعيدة جداً عن نظام الدولة لافتقارها الى اعتماد رأي الش عب وقبوله ، وهو الاساس في قيام الدولة من خلال عقد اجتماعي واضح المعالم ، فهذه الانظمة جاءت وتسلطت اما بأنقلابات عسكرية اوبشكل وراثي او بأنتخابات مزيفة تستكمل بها اطر المشهد السياسي.

لقد افتقر الوطن العربي وتجاربه السياسية منذ منتصف الستينيات من القرن الما ضي الى الهبة الجماهيرية القادرة على تحريك الراكد من الحياة العامة للمجتمع ، بعد ان استطاعت الانظمة السلطوية من التحسب والتهيؤ والرصد لهذه الكتل البشرية ، وكذلك بقدرتها على افساد القيادات العليا والمؤثرة في هذه الاوساط من التعامل معها بأشكال مختلفة يلعب المال والجاه الدور الاساس فيها.

كما ان الانظمة المستبدة نجحت في تقييد حركة الجماهير تحت دعاوي المخاطر الخارجية المحيطة ببلدانها، وكان التركيز في المنطقة العربية مشدداً على المخاطر الصهيونية وماتمثله من مشروع استيطاني يهدد الوجود العربي ، وهذه الانظمة عملت على تشريع قوانين الطوارئ وصودرت

الحريات واعطيت للديمقراطية إجازة مفتوحة وزج بالرافضين الى السجون وتم شراء ذمم البعض وتردت الحالة المعيشية للناس وجرى الانفاق التبذيري على التسليح لاغراض الزينة كما هو الحال في مصر وسوريا وليبيا واليمن .

ومنذ حرب ٦تشرين الاول في العام ١٩٧٣ استطاعت الولايات المتحدة النفاذ في مجمل الاحداث في الوطن العربي ، واصبحت متحكمة بكل شئ وعدت امن "اسرائيل " احد اهم اولوياتها الاستراتيجية ، وتم تطويع الناس لصالح السلام الذي تحقق مع " اسرائيل" ، وفي نطاق هذه الاجواء جاءت الثورات العربية والتي بدأت في تونس في كانون الاول ٢٠١٠، حيث وصف احد المحللين ماجرى بأنه تسونامي حمل معه رياح التغيير وقلب المعادلات القائمة لصالح الاغلبية الصامتة ، فما حصل في تونس ينطبق على كل الانظمة العربية .

يرى الباحث ان ماحصل وسيحصل من تغيير بات ظاهرة جديرة بالتسجيل ، حيث لم يكن حدوثه خاصاً بل اتسع ليشمل غرب الوطن العربي وشرقه ، وان اختلفت اشكاله والتطورات الحاصلة فيه وكل ماحصل يتلخص بعدم رضا الشعوب على قياداتها السياسية .

ويرى الباحث ان الثورات في تونس ومصر واليمن وعمان والبحرين وليبيا والمرشح حصولها اكثر في البلدان العربية كشفت عن جملة حقائق:

١. تفكك النظام الرسمي العربي وانعزاله بل قربه من الانهيار رغم سعيه للحصول على دعم واسناد الولايات المتحدة له لغرض المواصلة .
٢. ان جميع الانظمة العربية قريبة اكثر مما يجب من الولايات المتحدة الامريكية ، بل ان بعضها ذات صلة حميمية مع الامريكان وبطريقة استفزازية.
٣. ان الولايات المتحدة الامريكية لاتخشى في الوقت الحاضر وطبقاً لمفهومها الاستراتيجي الامن خطر الجماعات الارهابية ، وماتبقى من شظايا الصراع العربي الصهيوني .
٤. ان العدوالرئيس في المنطقة في الوقت الحاضر هي ايران التي ستتعامل مع الولايات المتحدة ودول الغرب الاوروبي من خلال تصفية وضعها بالرضوخ للتعاون وبلا قيود بعد حل

القضية الفلسطينية سواء في ملفها النووي او قصقصت اجنحتها الخارجية مع ضرورة تفجير الاوضاع تحت مسميات الديمقراطية وحقوق الانسان .

٥. اتضاح ان اسرائيل القوة الفاعلة في المنطقة وموضع ثقة الامريكان وهي من يترتب عليها وضع جدول اعمال المنطقة وكل مايحدث متروك لقبولها .

واخيراً يرى الباحث ان المنطقة تمر بمرحلة انتقال مهمة وهي بنفس الوقت مرهقة ومنهكة ، والمواقف مفتوحة لمداياتها اللامعقولة ، ولايتفاجأ الباحث ان حدثت امور خطيرة وهائلة قد تتغير من جرائها الخرائط الجغرافية التي نعرفها، وختاماً نقول ان هذا الكتاب يعد من الكتب المهمة والتحليلية التي ولجت خفايا التنمية السياسية في العالم الثالث واخترق خفايا واسرار قد تساعدنا على فهم مايجري حولنا من احداث وقضايا خطيرة متفاعلة يتوقف عليها مصير البشرية جمعاء .